تعديل قانون الدين العام
هدفه رفع الدين لا حوكمته!

لماذا يجب على الرئيس الفلسطيني تجميده؟

مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية
Social and Economic Policies Monitor (Al Marsad)

يرى المرصد أن **القرار بقانون رقم (20)** لسنة 2025م بتعديل قانون الدين العام رقم (24) لسنة 2005م، هو **القرار بقانون الأخطر بين مجمل القوانين الاقتصادية.** إذ أن الحكومة تستطيع من خلاله زيادة القدرة على الاستدانة دون القدرة على السداد . لا يمكن تبرير رفع الدين العام بنسبة 100% في اطار ان الحكومة لديها رغبه بحوكمة الدين العام . فقط الرغبة في مزيد من الديون لسد فجوات تمويل الانفاق العام .

- المقاصة هي العمود الفقري للموازنة العامة ومن خلالها يمكن الوفاء بالالتزامات المالية **ونستغرب** التوجهات برفع الدين العام دون حل هذه الأزمة.

- **يخشى** أن التعديلات تأتي في إطار التسيير المالي **لمرحلة سياسية جديدة** وليس فقط استجابةً للأزمة المالية.

- **يستهلك** الدين العام حالياً معظم **الإيرادات المحلية** ومضاعفته ستخلق فجوة واسعة في **القدرة على السداد.**

- القدرة على السداد ستكون من أكبر معضلات السلطة الفلسطينية حيث **لا يمكن التنبؤ بحجم التعثر**. إذ أن الأزمة المالية العميقة دفعت الحكومة لرفع نسبة الاقتراض دون التفكير بقدرتها على السداد.

- رفع الدين العام **قد يحلُ الأزمة مؤقتاً** لكن مع استنفاذ هذا الخيار سيتم التعثر بسداد الديون. على سبيل المثال عودة الناتج المحلي لمستوى 2022(معدل 18مليار دولار) يتيح للسلطة الفلسطينية -عبر فالقانون الجديد_اقتراض 9 مليار دولار أمريكي اضافية على الدين الحالي .

مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية
Social and Economic Policies Monitor (Al Marsad)

- إن **الضغط المتزايد** على أموال المودعين سيدفع رؤوس الأموال للبحث عن حسابات خارجية آمنة.

- إن استحواذ السلطة على مجمل الاقتراض **لن يبقي شيئاً للاستثمارات الخاصة**.

- رغم أن القرار بقانون لا يشير إلى إلزامية سندات الخزينة لكنها في الحقيقة **ستصبح مساراً إجبارياً** لكل من له دين على الحكومة سواء من (شركات خاصة، مقاولون، موظفون ..إلخ). إذ ستكون بعض البنوك مضطرة للاستثمار فيها.

- يحذر المرصد أن استبدال الديون بسندات الخزينة **سيخلق سوقاً سوداء من الباطن**، الموظفين لن ينتظروا خمس سنوات إلى عشرة سنوات اخرى لاسترداد السند، بل سيقوم ببيعه **بسعر أقل تحت ضغط الحاجة**.

- ليس صحيحاً ما يروجُ له البعض أن حساب الوفاء الخاص بالسندات لا يمكن لأحد استخدام أمواله، حيث يتيح القانون في المادة 6 لمجلس الوزراء **بالتصرف بالفائض في "حساب الوفاء"** وهذا سيكون مدخلاً مستقبلاً لاستخدام الاموال فيه ، للأسباب التالية: أولا **كيف** سينشأ هذا الفائض اذا كان "سعر الفائدة على السندات بمعدلات ثابتة ,حسب مدة السند . ثانيا **إعادة تعريف** الدَين العام وفق التعديلات القانونية الجديدة أضاف أعباء هائلة على هذا الحساب قبل ان يتم انشاؤه (بالتالي فرص حدوث **العجز** اعلى من وجود فائض في هذا الحساب)

- **الاولوية** للاقتراض الحكومي من خلال السندات ستكون عملية مستمرة وهذا يعني أنه لا يمكن وضع إطار زمني محدد **لتعريف الفائض** ضمن الدورة المالية في حساب الوفاء .

مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية
Social and Economic Policies Monitor (Al Marsad)